تمهيداً لقدوم شولتس الى المنطقة، وعلى حد قول تلك المصادر، أوضحت الادارة الاميركية، خلال تلك الاتصالات، ان شولتس لا ينوي فرض حل سياسي على شامير، بل سوف يحاول، فقط، اقناعه بالافكار التي تتضمنتها مبادرته. وعقّبت تلك المصادر على ذلك بالقول ان من يدعي وجود مشروع اميركي، فهو مخطىء (**عل همشمار**، ١٩/٢/١٩٨٨). اضافة الى ذلك، ألمح شامير، عبر مبعوثيه، الى انه، على الرغم من ترحيبه بقدوم شولتس، الا ان من المهم ان تدرك الادارة الاميركية انه اذا طلب من اسرائيل ان تحسم موقفها بالنسبة الى مصير المناطق المحتلة، فسوف يقود ذلك الى تقديم موعد الانتخابات (بينا بارزيل، **ملحق يديعوت احرونوت**، ٤/٣/١٩٨٨).

في المقابل، كانت الاجواء في اوساط المعراخ وقيادته ايجابية، على وجه العموم، بالنسبة الى مبادرة شولتس. ففي كلمة القاها في جلسة لمركز حزب العمل، اعلن بيرس ان حزبه على استعداد للموافقة على جدول زمني حثيث في ما يتعلق بمشروع الحكم الذاتي، وبالشكل الذي يقترحه الاميركيون، وكذلك على الافتتاح الدولي للمفاوضات في مطلع نيسان (ابريل). واضاف بيرس ان حزب العمل يؤيد مبادرة شولتس دون تردد، وهاجم، مجدداً، الليكود وقادته، بدعوى انهم لا يملكون اي رد على الوضع الحالي، كونهم لا ينشدون شيئاً سوى تكريس الجمود والوضع الراهن (**هآرتس**، ١٢/٢/١٩٨٨). وفي مناسبة أخرى، حذر بيرس من تعثّر مبادرة شولتس، لأنه في هذا الحال «لن يبقى في المنطقة الا الاتحاد السوفياتي واولئك الذين يريدون له ان يصبح القوة المهيمنة في الشرق الاوسط». وأكد بيرس، أيضاً، ان الوقت الحالي هو وقت اتخاذ القرارات؛ «ففي غضون فترة وجيزة سوف تكون في الولايات المتحدة ادارة جديدة، وسوف تحتاج تلك الادارة الى عامين حتى تعود الى معالجة شؤون الشرق الاوسط». وأضاف: « ومن يضمن ان يستتب الهدوء في المناطق [المحتلة] لمدة عامين؟» (**المصدر نفسه**، ١٩/٢/ ١٩٨٨).

من ناحيته، اعرب وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، عن تأييده لمبدأ «اراض مقابل السلام»، كما هو مطروح في مبادرة شولتس. لكنه استدرك قائلاً، ان ذلك لا يعني، بأي حال من الاحوال، التنازل عن كل الاراضي (**معاريف**، ١٦/٢/١٩٨٨). أما وزير الاقتصاد والتخطيط، جاد يعقوبي (حزب العمل)، فاعتبر ان مبدأ «اراض مقابل السلام» الذي يقترحه شولتس، يتمشّى مع قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢، الذي وافقت عليه اسرائيل منذ عشرين عاماً، وانه مدرج، أيضاً، في اتفاقيتي كامب ديفيد (**هآرتس**، ١٥/٢/١٩٨٨). من ناحية اخرى، حذّر بعض كبار وزراء حزب العمل من انهم لن يبقوا لامبالين ازاء ما اسموه بـ «محاولات شامير لنسف مبادرة السلام الاميركية» (**معاريف**، ١٢/٢/١٩٨٨).

هذه المواقف المتناقضة ازاء مبادرة شولتس، كانت السمة الاساسية للاجواء السياسية في اسرائيل عشية قدوم شولتس اليها. لكن الامور لم تتوقف، بين الحزبين، على التناقض في المواقف، بل تعدتها الى تبادل الاتهامات بالتآمر، من جانب بيرس، على الحكومة ورئيسها. وقالت مصادر مطلعة في الليكود ان بيرس يحاول الاستقواء بالادارة الاميركية ويحثّها على ممارسة الضغوط على رئيس الحكومة. وأضافت تلك المصادر ان مبادرة شولتس تمّت بايعاز وحثّ من بيرس ومعاونيه. واشارت تلك المصادر، في هذا الصدد، الى ايفاد بيرس للمدير السياسي لمكتبه، يوسي بيلين، الى واشنطن لهذا الغرض، في كانون الثاني (يناير) الماضي. وأضافت تلك المصادر ان بيلين قد حثّ الرئيس رونالد ريغان والوزير شولتس، خلال المحادثات التي اجراها هناك، على ممارسة الضغوط على شامير، لحمله على الموافقة على فكرة المؤتمر الدولي، وانه، بذلك، زوّد الاميركيين بالدافع لبلورة الخطة السياسية الجديدة التي طرحها الوزير شولتس (**ملحق هآرتس**، ٤/٣/١٩٨٨). ورد مصدر رفيع المستوى في مكتب بيرس على هذه الاتهامات بنفيها، لأنه «ليس في الامر أي دعوة الى ممارسة الضغط؛ بل مجرد دعوة الى الانخراط في الجهود السياسية. وهذا مسعى من أجل السلام وللوقوف في وجه من يقودنا الى الحرب المقبلة» (**المصدر نفسه**).

وفي ضوء هذه المواقف والاجواء، ساد الشلل عمل الحكومة، كجسم مسؤول عن اتخاذ القرارات؛ حيث رفض شامير طلباً تقدم به بعض الوزراء من حزب العمل واحزاب اخرى، اقترحوا فيه اجراء